

النشاط الاجتماعي العام

مشروعات الموسم

مكافحة الأمية - علاج التشرد - الإصلاح الزراعي

كانت مشروعات الموسم في العام الماضي هي "مشروع تحسين الصحة القروية" الذي نهضت به وزارة الصحة ، و "مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة لطوائف العمال" وقد نهضت بها وزارة الشؤون الاجتماعية ، و "مشروع استخدام اللغة العربية" وهو كذلك من اقتراح هذه الوزارة وتحضيرها . وقد تحدثنا عن هذه المشروعات جميعا على صفحات هذه المجلة في ذلك الحين .

ولأوسم الحاضر في هذا العام مشروعاته العظيمة كذلك ، ونحن نعني باصطلاح "مشروعات الموسم" أهم المشروعات الإصلاحية ذات الأثر الحاسم في الإصلاح الاجتماعي ، والتي تستطيع حين تنفذ تنفيذا صحيحا كاملا أن تحدث تطورا أساسيا في بناء المجتمع المصري . والمشروعات الثلاثة التي عنوانها لهذا المقال هي من هذا النوع بلا جدال . فلنقل كلمة مختصرة عن كل من هذه المشروعات .

مكافحة الأمية

لقد قلنا : إننا تخلفنا عن ركب العالم المتحدين في علاج الأمية . وقبل ربع قرن فقط ، أي قبل أن تتولى الأيدي الوطنية المهيمنة على شؤون التعليم ، كانت نسبة القارئ لا تتجاوز ٤ ٪ . فالحمد لله على أنها أصبحت اليوم تقارب ٢٠ ٪ . ولعل بعض الأرقام هنا تستطيع أن تدلنا على الخط البياني لحركة التعليم .

ففي عام ١٩١٩ كان مجموع المدارس الأولية للبنين والبنات في طول البلاد وعرضها ١٤٠ مدرسة ، تضم ١٧٣٥٨ تلميذا وتلميذة . ولم يكن هناك إلا روضتان للأطفال واحدة في القاهرة والأخرى بالاسكندرية تضمان ١٧٥ تلميذا وتلميذة .

وكان عدد المدارس الابتدائية سواء ماتديره الوزارة أو مجالس المديریات أو الأهالی لا يتجاوز ١٢٢ مدرسة، تضم ٢٢٠٣٦ تلميذا يضاف إليها ٣٧ مدرسة للبنات تضم ٤٠٢٥ تلميذة .

أما المدارس الثانوية فكان عددها سبع للحكومة و٣٥ للأهالی ومجموع تلاميذها ٧٥٥١ تلميذا ولم تكن توجد مدرسة ثانوية واحدة للبنات، فكان تلميذهن مقصورا بعد التعليم الأوتلى أو الابتدائی على مدرسة المعلمات الأولية ومدرسة المعلمات السنية .

وكذلك كان التعليم العالی مقصورا على مدارس الطب والهندسة والحقوق والمعلمين ودار العلوم والتجارة العليا . أما التعليم التجارى والزراعى الفنى فكان محدودا محصورا فى مدرسة التجارة المتوسطة ومدرسة الفنون والصنایع ببولاق ومدرسة الفنون الجميلة ومدرستين للزراعة المتوسطة .

فى هذا النطاق الضيق كانت تدير حركة التعليم قبل ربع إقرن ، وقد كان لعهد الاستقلال أثره فى توسيع هذا النطاق فأصبحنا فى سنة ١٩٤٣ وتلاميذ المدارس الأوتلية يباغون المليون، وجملة التلاميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية حوالى ٧٠٠.٠٠٠ ولنا جامعتان ومعهدان عالیان للتربية بنين وبنات، وعدد المدارس الفنية والصناعية والزراعية والتجارية ثمانون معهدا ... الخ .

وكل هذا يبشر بالخیر، ولكنه لا یحل المشكلة الأساسية مشكلة الجهل أو مشكلة الأمية فإن نسبة القارئین — كما قلت — لا تتجاوز ٢٠ فى المائة ، ومعنى ذلك أن هناك نحو ٨٠ فى المائة من مجموعة هذا الشعب تجهل القراءة والكتابة ، أى أن كتلة الشعب العامة لا تزال محجوبة عن الحياة . لا تستطيع استخدام حقها الإنسانى على الوجه الصحيح من ناحية اتصالها بالعالم ومسايرتها للحياة فى القرن العشرين .

وبیان ذلك أن الرجل الجاهل لا يستطيع أن یحسن استعمال حقه ، لأنه لا یزن الرجال ولا الحوادث بیزان صحيح، ولا يستطيع كذلك أن ینجح فى الحياة العملية كما ینجح المتعلم لأنه لا یملك أقوى سلاح من أسلحة الصراع المعاشى والقانونى فى المجتمع، ولا يستطيع أن یكون عضوا نافعا فى الهيئة الإنسانية لأنه مكفوف عما یجرى فى العالم من اتجاهات .

ومن هنا تبدو أهمية " مشروع مكافحة الأمية " وتوضیح أهدافه القومية والانسانية . فهو محاولة كبرى لعلاج نصف أمراض المجتمع المصرى ، وعلاجها من الأساس ، وهو فى الوقت ذاته محاولة لمكافحة الفقر عن طریق غیر مباشر .
ومن هنا كان مشروعا من " مشروعات الموسم " .

علاج التشرد

مصر بلد الشحاذين ، هذا مع الأسف الشديد هو أحد عنوانات مصر في قاموس الأجنبي . ولم يكن بد من أن تكون مصر كذلك ، لأن جميع أسباب التشرد تجتمع في حياتها العامة والخاصة . ولم تكن تجد من العناية بالمشكلة إلا القدر النافه الضئيل . قبل المشروع الكبير الذى تم به وزارة الشؤون الاجتماعية في هذه الأيام ، وقبل أن نتحدث عن هذا المشروع يحسن أن نذكر نبذة عن بعض أسباب التشرد في اختصار :

في مقدمة هذه الأسباب : الفقر : وللفقر أسبابه المتشابهة من الجهل والمرض وسوء توزيع الثروة ، وضعف الروح الاجتماعية ، وفقدان التعادل بين الجهد والجزاء ، وقلة الضمانات الاجتماعية وضيق الموارد العامة . . إلى آخر هذه الأسباب .

ومنها المرض أو الشذوذ ، وكلاهما يؤدي إلى فقدان العائل أو سوء سلوكه أو توريثه أطفاله شذوذا خاصا ، وكلها وسائل مؤدية إلى التشريد من قريب أو بعيد .

ومنها المخدرات والخمور ، ويمكن إصاقتها الى المرض والشذوذ ، وكثيرا ما يكون إدهانها ناشئا عنهما أو مؤديا إليهما . فالإدمان والمرض والشذوذ مسالك تؤدي إلى غاية واحدة في مشكلة التشرد .

ومنها العجز عن العمل وعن كفالة الأطفال أو موت العائل . ويمكن إصاقتها إلى قائمة المرض على حد سواء في النتيجة .

ومنها الشقاق بين الزوجين وتحطم الأسرة لسبب من الأسباب التي لا تحصى وفي مقدمتها الجهل بفن الحياة الزوجية وسهولة الطلاق ، وفقدان الضمانات للأطفال في حالة تحطم الأسرة .

ومنها فساد المسكن وضيقة وفقره مما يجتذب الطفل إلى الشارع فيقوده هذا إلى الشرور ويلقيه في أحضان العصابات التي تلفف الأطفال وتدر بهم على حياة الإجرام .

ومنها تشغيل الأحداث في سن مبكرة على الرغم من القوانين الموضوعه لهذا الغرض ، أو سوء معاملة " الأسطوات " لهم وأثرها كأثر فساد المسكن في هروب الطفل وإيثاره حياة الشرور على حياة العمل المرهق المضاد لغرائزه وميوله .

ومنها وجود عصابات وظيفتها إغراء الأطفال وتدريبهم على الجرائم بوسائل شيطانية لا يستطيع هؤلاء الصغار معرفة نتائجها في أول الأمر ولا يستطيعون الخلاص منها في النهاية .

ومنها ضيق الإصلاحات عن ترسل بهم إليها محاكم الأحداث . وهذا الضيق يساعد مشكلة التشرذم عن طريقين أولهما: ترك عدد من المحكوم عليهم خارج الإصلاحات . وثانيهما: حشر طوائف الأحداث المختلفي المشارب في دار واحدة فيأخذ بعضهم من بعض ويزدادون استعدادا للجرائم جديدة لم تنهأ لهم معرفتها في الخارج . فيعرفها بعضهم من بعض في داخل الإصلاحية نفسها !

وليست هذه الأسباب التي ذكرناها إلا "عينة" من الأسباب الكثيرة الأخرى، وهي "عينة" تعتمد على الحدس وعلى الظواهر ما دامت ليست لديها إحصائيات مفصلة عن المشردين وعن أسباب التشريد الحقيقية وظروف كل حالة .

نعم لدينا بعض الإحصائيات عن أطفال الإصلاحات وعن الأطفال الذين تعنى بهم بعض الهيئات، ولكنها لا تؤدي إلى الغاية المطلوبة . وإن كانت تفي للإشارة إلى تشعب المشكلة .

وقد بلغ عدد الأطفال المشردين رقما ضخما مع أن إحصاءهم لم يكن دقيقا ، لأن أحدا لم يحاول هذا الإحصاء على أصوله العامة المقتررة .

والمشروع الكبير الذي تهتم به وزارة الشؤون الاجتماعية في هذه الأيام يشمل نحو ستة آلاف من هؤلاء المشردين . وليست قيمة هذا المشروع في العدد ولكن في تغير العقلية التي تنصت إلى لعلاج المشكلة على وجه جديد .

فلقد كان أقصى علاج للمشكلة من قبل، أن ناصر البوليس بمطاردة هؤلاء الصبية وأن يقبض على من تصل يده إليهم .

فالمشروع الجديد يعترف لهؤلاء المشردين بالحق في العناية الإنسانية ويمدهم بجنا عظيم لاجتاة ، ويحاول أن يردهم إلى المجتمع عن طريق الإصلاح والتربية والإعداد للحياة .

والواجب انتهاز فرصة تلك النهضة لوضع أسس صحيحة للوقاية والعلاج . فالتشرذم ظاهرة من ظواهر مرض أصيل ذكرنا بعض أسبابه فيما تقدم ، فعلاج هذه الأسباب قد يقضي على الظاهرة من أساسها ، ويعطينا من كثير من الأعباء التي لا بد أن نختلها في تربية المشردين وإصلاحهم .

على أن ما ذكرناه من الأسباب إنما هو "تخمين" ما دمت لم نقم بدراسة شاملة لأسباب التشرذم مبنية على الإحصاءات والتجريات الواقعة لا على مجرد الفروض . والواقع أننا في حاجة إلى منهاج ضخم ولا شك أن معالي وزير الشؤون الاجتماعية سيغني بوضع هذه المشكلة على أسس علمية ومنهاج سليم .

وقد رصدت وزارة الشؤون الاجتماعية من ميزانيتها المحدودة مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه. فإذا قامت بهذه الإحصاءات والدراسات، فإنها تستطيع حينئذ أن تطلب من الدولة الاعتمادات الكافية وأن تطلب إلى الأمة المساهمة كذلك على نحو ما ساهمت في مشروع تحسين الصحة القروية فيستجيب لها الجميع .

الإصلاح الزراعي

وهذا المشروع الثالث تنهض به وزارة الزراعة، ونحن نعده من مشروعات الموسم، ونضمه إلى قائمة "النشاط الاجتماعي" لأن كل مشروع ترقية الحياة الريفية من أى جانب هو مشروع اجتماعي قبل كل شيء .

وقد وضعت وزارة الزراعة مشروع قانون الإصلاح الزراعي القروي على ضوء تجارب الماضي، والتبصر لحاجات المستقبل، وذلك بإنشاء مجموعات زراعية كل مجموعة منها تضم ما يقرب من ١٥,٠٠٠ فدان تعمل على النهوض بالإصلاح الزراعي ورفع مستوى الإنتاج بنوعيه وترقية الأحوال المادية للفلاح، والعناية بتربية الحيوان وتقديم المعونة للجمعيات التعاون الزراعي وتشترك مع وزارة المعارف في تطبيق مناهج التعليم الزراعي بالمدارس الأولية في القرى وينشأ في المجموعة حقل نموذجي به مشتل وحظائر ومؤسسة لنشر الصناعات الزراعية ووحدة بيطرية ومستشفى للحيوان ومجزر وينشأ لكل مجموعة مجلس زراعي قروي من أشخاص يهينهم وزير الزراعة .

ولكى ندرك أهمية مثل هذا المشروع الكبير يجب أن نلقى بالنظر إلى تأخر مصر - البلد الزراعي الأول في التاريخ - عن جميع البلاد الزراعية المتحضرة في الأخذ بوسائل الإنتاج الحديثة، وفي إيجاد الصناعات الزراعية، وأن نعقد موازنة سريعة بيننا وبين بعض البلاد الزراعية التي أخذت بهذه الوسائل .

فها هي ذى أمة صغيرة كالدانمارك، سكانها أقل من أربعة ملايين، ولا تزيد مساحة أراضيها الخصبة على مليون فدان، ومع ذلك أصبحت ثروتها الحيوانية منبعاً من منابع ثروتها وجزءاً هاماً من صادراتها. ويكفي أن نذكر أرقام ما كانت تملكه قبل الحرب من الثروة الحيوانية لتظهر هذه الحقيقة .

فقد كانت تملك ٣,٥٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية و ٢٠,٠٠٠ رأس من الأغنام و ٥,٠٠٠,٠٠٠ رأس من الخنازير و ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دجاجة، ونحو نصف مليون حصان، وبلغت صادراتها ما قيمته نحو خمسين مليوناً من الجنيهات أكثر من نصفها خاص بالثروة الحيوانية.

أما المملكة المصرية الخصبية الواسعة الأراضى فبعد أن كانت تصدر سنويا نحو مائة ألف رطل من السمن ومقدارا معيناً من الجبن والجلود ، تدهورت هذه الصادرات الضئيلة وأصبحت تستورد قبل الحرب بمبالغ ضخمة من المنتجات الحيوانية كل عام . فبهي مثلا كانت قبل الحرب تستورد أغناما بما قيمته ٨٠,٠٠٠ جنيه ، وماشية وجاموسا بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه وجمالا بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه ودجاجا وطيورا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ولحوما بمبلغ ٥٢,٠٠٠ جنيه ، ومنتجات ألبان بمبلغ ٣١٠,٥٠٠ جنيه وسمادا كياويا (يمكن الاستثناء عن جزء كبير منه بالسماذ الحيوانى لو توافق) بما يزيد على مليونين من الجنيهات .

ومعنى هذا أن مصر البلد الزراعى لا يكفى نفسه من المنتجات الحيوانية ، ودع عنك ما كان يجب أن يصدره كما تصنع البلاد الزراعية وفي مقدمتها الدانمرك وأستراليا .

وتطول بنا الموازنة لو رحنا نتبع جميع المنتجات الزراعية والحيوانية في مصر وفي البلاد الزراعية الأخرى ككولاندا وأستراليا وبعض الولايات الأمريكية . وكل ما بيننا وبين هذه البلاد من فروق ، هو أنها تضع إنتاجها الزراعى والحيوانى على أسس علمية حديثة ، وأنها لانزال تجرى على الأسس البدائية في الزراعة وفي تربية الحيوان .

وقد نشأ هذا عن الجهل أولاً ، وعن الفقر ثانياً ، وهما علة العلل في كل ما يصيبنا من نكبات ، فالجهل يحول بين الفلاح المصرى وبين التفكير في الأخذ بالوسائل الحديثة في الإنتاج . والفقر يحول بينه وبين استخدام الآلات في الزراعة . وكل إرشاد نظرى لا يجدى مع هذه الحالة ، فلا بد من إرشاد عملى ومن نماذج واقعية يحثها هذا الفلاح المحروم من العلم والتعاون . والمشروع الحاضر كقيل يعلاج هذه الأمور علاجا عمليا محسونا ، وهو لا يتضامن مع وزارة المعارف فحسب في البرنامج الدراسى لمدارس التعليم الأولى . بل يتضامن كذلك مع وزارة الشؤون الاجتماعية في برنامج التعاون ، ومع وزارة الصحة في برنامج تحسين الصحة القروية . ومن الخير أن يقع هذا التضامن بين برامج الوزارات المختلفة المتعلقة بالإصلاح العام . وسيجد نحرى المعاهد الزراعية والبيطرية المجال واسعا أمامهم لتطبيق معوماتهم والانتفاع بكفائاتهم ، فلم يكن أنجب من تعطل نحرى هذه المعاهد في بلد زراعى تقوم ثروته الأساسية على الزراعة .

هذه مشروعات الموسم ، وهو موسم حافل ولو اقتصر على هذه المشروعات وحدها . والمتظر أن توضع الأسس الثابتة لهذه المشروعات الإصلاحية الكبيرة ، لتؤتى ثمارها بصفة وطيدة دائمة .